الأمم المتحدة
A/RES/62/185

Distr.: General
31 January 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/417/Add.2*)]

٦٢/١٨٥ – النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإلى قرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشدد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يواصل تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية وإقامة نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والإنصاف ويقوم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بسلامة القطاعات المالية المحلية التي تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تؤكد أيضا أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لذلك، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير المتعلقة بالاقتصاد على الصعيد الدولي، وإذ تؤكد، تحقيقا لتلك الغاية، أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وإذ تقر بضرورة مواصلة النقاش بشأن مسألة القوة التصويتية للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، التي لا تزال مثار قلق،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خططها واستراتيجياتها الاستثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأهمية استحداث مصادر تمويل مبتكرة من جهات شتى عامة وخاصة ومحلية وخارجية من أجل زيادة مصادر التمويل التقليدية وتكميلها،

وإذ ترحب بما حققته المبادرات التمويلية المبتكرة التي اتخذها مجموعات من الدول الأعضاء من إسهام في تعبئة الموارد لأغراض التنمية[٥]،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تلاحظ** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، بإمكانهما أن يدعما، في جملة أمور، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية المنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٣ - **تشدد** على ضرورة مواصلة تعزيز النمو الاقتصادي واستمراره، مع ملاحظة أن النمو الاقتصادي العالمي يتوقف على النمو الاقتصادي الوطني وأن تنفيذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي على جميع الصعد يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تنشيط النمو الاقتصادي؛

٤ - **تؤكد** أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي إجراء مناقشات بشأن السياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية؛

٥ - **تلاحظ** عقد الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وتؤكد أهمية الاتفاق المبكر على مجموعة من الإصلاحات ذات المصداقية والمحكومة بمواعيد زمنية فيما يتعلق بالحصص والأصوات في الصندوق، وتعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة فعالة لمسألة تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات

---

(٥) بما في ذلك المرفق الدولي لشراء الأدوية، ومرفق التمويل الدولي للتحصين، ومشروع رائد يجري الاضطلاع به في إطار مبادرة الالتزام المسبق للسوق.

(٦) A/62/119.

بريتون وودز، وتشجع مؤسسات بريتون وودز على اتخاذ تدابير أخرى وفعالة، وتدعو البنك الدولي والصندوق إلى مواصلة توفير المعلومات عن هذه المسألة بالاستعانة بمنتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تضم الدول الأعضاء؛

٦ - **تكرر تأكيد دعوتها** البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية إلى مواصلة إدماج الأبعاد الإنمائية في استراتيجياتها وسياساتها، كل بما يتسق مع ولايته، وإلى تنفيذ المبادئ الواردة في تلك الاستراتيجيات والسياسات تنفيذا كاملا، وبخاصة الأهداف المتعلقة بالنمو المراعي لمصلحة الفقراء وبالحد من الفقر؛

٧ - **تلاحظ** أن البلدان النامية ككل لا تزال تشهد تدفقا صافيا من الموارد المالية إلى الخارج، وتكرر طلبها إلى الأمين العام بأن يقوم، في تعاون متواصل مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، بتحليل طائفة الأسباب المؤدية إلى ذلك والنتائج الناجمة عنه في تقريره المقدم في إطار هذا البند؛

٨ - **تلاحظ أيضا** أن بعض البلدان النامية تشهد تدفقات صافية من الموارد المالية إلى الداخل، وتكرر طلبها إلى الأمين العام بأن يقوم، في تعاون متواصل مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، بتحليل طائفة الأسباب المؤدية إلى ذلك والنتائج الناجمة عنه في تقريره المقدم في إطار هذا البند؛

٩ - **تحيط علما** بما تبذله المصارف المركزية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية من جهود لتخفيف الآثار الاقتصادية العالمية للتقلبات المالية الناجمة عن خسائر القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة والاختلالات المتعلقة بها التي تكبدتها الاقتصادات المتقدمة النمو، وتشجع تلك الهيئات على مواصلة بذل تلك الجهود؛

١٠ - **تبرز** أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي تحقيقا لهذه الغاية، وكذلك بقيام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية بالنظر في السبل الكفيلة بشحذ الأدوات المخصصة لتشجيع الاستقرار المالي الدولي وتعزيز القدرة على منع نشوب الأزمات عن طريق جملة أمور، منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل، بما في ذلك الرقابة على الصعيد الإقليمي، وتشديد الرقابة على أسواق رأس المال والبلدان التي تحظى بأهمية منظومية وإقليمية بغية القيام، في جملة أمور، بالتحديد المبكر للمشاكل والأخطار، الذي يدمج تحليلات القدرة على تحمل الديون، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات، وإمكانية توفير أدوات التمويل وغيرها من الأدوات المخصصة لمنع نشوب الأزمات المالية أو انتشارها، ومواصلة عمليات

تحسين شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

١١ - **تبرز أيضا** أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على التكيف مع المخاطر المالية، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية وجود تقييم أفضل لعبء الدين الواقع على كاهل أي بلد وقدرته على خدمة ذلك الدين في منع نشوب الأزمات وحلها على السواء، وترحب بالعمل الذي يضطلع به حاليا صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتقييم القدرة على تحمل الديون؛

١٢ - **تسلم** بضرورة أن تظل الرقابة المتعددة الأطراف محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز تلك الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات فحسب، بل يمتد أيضا ليشمل استقرار النظام ككل؛

١٣ - **تكرر التأكيد** على أهمية وضرورة النظر في التدابير اللازمة للتخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها؛

١٤ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية أو خطر العدوى بها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بصرف النظر عن حجمها، وترحب، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية، في سياق دعمها للبلدان، للاستمرار في تكييف مجموعة المرافق والموارد المالية الموجودة لديها، مستعينة في ذلك بطائفة كاملة من السياسات وآخذة آثار الدورات الاقتصادية في الحسبان، مع إيلاء الاعتبار الواجب، حسب الاقتضاء وعند الضرورة، لمسألة الإدارة المالية السليمة وظروف كل حالة بعينها، وذلك لمنع نشوب أزمات من هذا القبيل والتصدي لها في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة؛

١٥ - **تبرز** أهمية الأسواق المالية الخاصة والعامة القائمة على التنافس والمفتوحة أمام الجميع في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج والإسهام بالتالي إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية وفي إقامة هيكل مالي دولي داعم للتنمية؛

١٦ - **تشجع** التعاون الإقليمي، بما في ذلك بوسائل منها القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحقيق توازن بين الادخار والطلب على استثمارات طويلة الأجل في البلدان النامية، بما في ذلك إنشاء أسواق إقليمية للسندات، حيثما يكون مناسبا؛

١٧ - **ترحب** ببدء المبادرات، بما في ذلك مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطردة للبلدان النامية وتسريع وتيرتها؛

١٨ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مع ملاحظة أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أثرها المحتمل في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

١٩ - **تؤكد** أهمية وجود مؤسسات محلية قوية في تعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي بغرض تحقيق النمو والتنمية بجملة وسائل، منها السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات الهادفة إلى تعزيز النظم القانونية للشركات والقطاعين المالي والمصرفي، وتؤكد أيضا أنه ينبغي لمبادرات التعاون الدولي في تلك المجالات أن تشجع تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية؛

٢٠ - **تشدد** على ضرورة ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة وعادلة في وضع المعايير ومجموعات القوانين المالية، وتبرز الحاجة إلى كفالة تنفيذها بشكل طوعي وتدريجي كمساهمة في الحد من قابلية التأثر بالأزمات المالية وأخطار العدوى بها، وتلاحظ أن أكثر من مائة بلد شارك أو وافق على المشاركة في البرنامج المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تقييم القطاع المالي[٧]؛ وتشجع البلدان التي لم تشارك بعد في البرنامج على النظر في القيام بذلك؛

٢١ - **تلاحظ** الاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، وترى أن أي تقدير لمخصصات حقوق السحب الخاصة يجب أن يحترم النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي والنظام الداخلي المعمول به في الصندوق الذي يقضي بأخذ الاحتياج العالمي للسيولة على المستوى الدولي في الاعتبار؛

٢٢ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد

---

(٧) انظر A/59/218 و Corr.1، الفقرة ١٥.

أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، فيعزز بذلك سيطرتها على زمام الأمور وفاعليتها بوجه عام، وأن هذه المصارف والمؤسسات تمثل مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

٢٣ - **تدعو** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تقوم، في إطار جهودها المستمرة في تقديم المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى البلدان الأعضاء، بالعمل على أساس استراتيجيات مملوكة وطنيا للإصلاح والتنمية، وإيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة والقدرات التنفيذية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في الشرائح الضعيفة من المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه أهمية سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الجوع والفقر التي تراعي نوع الجنس؛

٢٤ - **تؤكد** ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مع ملاحظة الآثار المدمرة التي تخلفها السياسات غير الملائمة؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧